الفصل الثالث

جوانب الدراسة الاقتصادية

يمكن القول إن علم الاقتصاد يعنى بدراسة الظواهر المالية ، وهذه الظواهر المالية تتمثل في سلوك الأشخاص (فرد ، منشأة ، دولة) وتصرفاتهم المالية ، كما تتمثل في السنن الربانية والقوانين الكونية المتصلة بالجانب المالي . إن الدراسة الاقتصادية في بحثها للظاهرة المالية لاتتناول القضية من زاوية واحدة ، بل هناك عدة أبعاد لهذه الدراسة تجعل منها في الواقع دراسات متعددة . ويمكننا في هذا المجال التمييز بين ثلاثة جوانب للدراسة الاقتصادية هي : النظام الاقتصادي والنظرية الاقتصادية ، والسياسة الاقتصادية .

١ – النظام الاقتصادي :

يمكن تعريف **النظام الاقتصادي بأنه الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية** . والنظام الاقتصادي بهذا المفهوم يرتكز على **مجموعة من القواعد والقيم التي يراعيها المجتمع في نشاطه الاقتصادي ويلتزم بها** ، والتي تشكل ما يعرف **بالمذهب الاقتصادي** . إن أي مذهب اقتصادي يتصل اتصالا وثيقا بعقيدة المجتمع وفلسفته ونظرته العامة إلى الحياة والكون ودور الإنسان فيه وعلاقته به ، وعليه فلا يمكن فصل أي نظام اقتصادي عن جذوره المذهبية ومعتقداته التي يؤمن بها . وهكذا تختلف الأنظمة الاقتصادية عن بعضها بناء على اختلافاتها المذهبية والعقدية . لقد طرحت تفسيرات عديدة للكون ولطبيعة البشرية

ومعناها ، وقد أدت هذه التفسيرات إلى أنماط مختلفة من الحياة وإلى أنظمة اقتصادية مختلفة يقوم كل منها بشكل صريح أو ضمني على نظرتها العامة إلى الحياة ، وقد طرح كل منها استراتيجية مختلفة لحل المشكلة الاقتصادية . ومن أبرز النظم الوضعية التي سادت هما النظامان الرأسمالي والاشتراكي . فالنظام الرأسمالي قام على أساس فلسفة معينة اتخذ بناء عليها المباديء التي أقام عليها نشاطه الاقتصادي ، ومن أهم تلك المباديء الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة ، ففي ظل النظام الرأسمالي للفرد المستهلك حرية التصرف في دخله ، فله أن يستهلك ما يشاء وأن يدخر ما يشاء ، كما أن له حرية تحديد الكميات التي يرغب في استهلاكها من السلع والخدمات ، كذلك فإن للفرد حرية العمل والإنتاج فله اختيار النشاط الذي يرغب في العمل فيه كما أن له حرية تحديد نوع المنتَج الذي يرغب في إنتاجه وكمية الإنتاج والطريقة الإنتاجية التي يتم بموجبها الإنتاج . وهكذا فإن النظام الرأسمالي يقوم على أساس الحرية المطلقة إلى حد بعيد ، نعم هناك قيود يحددها القانون والتشريعات الوضعية المختلفة ، لكن مع ذلك يظل مجال الحرية مجالا واسعا جدا بالنسبة لتلك القيود ، كما أن تلك القوانين التي تقيد جانبا من الحرية الاقتصادية هي قوانين وضعية من

Scanned with CamScanner

يعترف بكلا الملكيتين الخاصة والعامة ويجعل لكل منهما حدودها ومجالها وضوابطها.

٢- النظرية الاقتصادية :

تهدف **النظرية الاقتصادية** إلى **دراسة الظواهر الاقتصادية والمالية وتفسيرها وبحث العوامل المتحكمة فيها** . أي إن النظرية الاقتصادية تُعنى باكتشاف القوانين التي تسير وفقها الظواهر الاقتصادية والمالية المختلفة ، فالدراسة في مجال النظرية الاقتصادية تقوم على أساس التسليم بوجود قوانين اقتصادية تحكم الظواهر المالية المختلفة ، وتكون مهمة الباحث الاقتصادي هي اكتشاف تلك القوانين . ومن الأمثلة على النظرية الاقتصادية نظرية الطلب التي توضح أن الطلب على السلعة أو الخدمة يتأثر بالعديد من العوامل ومنها سعر السلعة ، فإذا انخفض سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها تزيد ، والعكس بالعكس ، فإذا زاد سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها تنخفض ، وهذا بالطبع مع افتراض أن بقية العوامل ثابتة لم تتغير . إن نظرية الطلب تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها ، وأن المتغير المستقل (المؤثر) هو سعر السلعة وأن المتغير التابع (المتأثر) هو الكمية المطلوبة من تلك السلعة . ومما ينبغي التنبه له أن النظرية الاقتصادية تبحث في ظواهر اقتصادية متصلة في غالبها بالسلوك الإنساني الذي يرتبط بالإرادة الإنسانية ، ولذلك فإن القوانين الاقتصادية تختلف إلى حد ما عن القوانين في العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء) ، فالقوانين الاقتصادية تبدو أقل ثباتا ودقة من تلك القوانين الطبيعية التي تحكم الأشياء المادية . ومن جهة أخرى فإن الظواهر الاقتصادية عادة ما تتسم بشيء من التعقيد العملي ، ولذلك فإن الباحث الاقتصادي في تحليله

للظاهرة الاقتصادية يعمد إلى التركيز على عامل واحد من العوامل المؤثرة على الظاهرة ، وذلك لتحديد العلاقة السببية التي تربط ذلك العامل بالظاهرة محل البحث، فالباحث يفترض ثبات جميع العوامل الأخرى وذلك من أجل تبسيط عملية التحليل الاقتصادي ، **وهذا ما يعرف بالتجريد** . على سبيل المثال فإنه في دراسة نظرية الطلب وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة بسعرها نفترض بقاء العوامل الأخرى (الدخل، أسعار السلع الأخرى، الأذواق) على حالها (أي عدم تغيرها).
وفي مجال النظرية الاقتصادية أيضا يجب التفرقة بين **المتغير المستقل والمتغير التابع** ، فالنظرية الاقتصادية تمثل علاقة بين متغيرين يعتبر تغير أحدهما مؤثرا في تغير الآخر ، فالمتغير المؤثر يسمى المتغير المستقل ، أما المتغير المتأثر فيسمى المتغير التابع ، وهكذا فإن تغير المتغير المستقل سبب في تغير المتغير التابع ، ففي نظرية الطلب مثلا يؤدي تغير سعر السلعة إلى تغير الكمية المطلوبة منها ، فسعر السلعة هنا هو متغير مستقل ، أما الكمية المطلوبة من السلعة فهي متغير تابع . وفيما يتعلق بمستوى التحليل الاقتصادي فإن الاقتصاديين يميزون بين نوعين من التحليل هما التحليل الجزئي والتحليل الكلي، **فالاقتصاد الجزئي** Microeconomics يتناول بالدراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية مثل المستهلك أو المنتج أو سوق سلعة

Scanned with CamScanner

أو الدخل القومي ونحو ذلك .

٣- السياسة الاقتصادية :

إن اصطلاح **السياسة الاقتصادية** عادة ما يطلق على **الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية ولتحقيق أهداف معينة** . وهناك العديد من السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة أو إحدى السلطات التابعة لها في المجال الاقتصادي ، فهناك مثلا السياسة المالية التي تتخذ الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة أدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي ، وهناك السياسة النقدية التي تهدف إلى الرقابة على الائتمان والتأثير عليه من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الأساليب والأدوات . على سبيل المثال فإن الدولة قد تعمد إلى اتخاذ سياسة مالية معينة من أجل مكافحة التضخم ، الذي يتمثل في ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وذلك من خلال زيادة الضرائب من أجل خفض الدخول الممكن التصرف فيها وبالتالي خفض الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، كذلك قد تقدم الدولة إعانات لبعض القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية فيها أو تشجيع قطاع التصدير وذلك لخفض العجز في ميزان المدفوعات .

هذه هي أهم جوانب الدراسة الاقتصادية ، وهي كلها تتصل بالظواهر الاقتصادية والمالية ولكن من زوايا مختلفة .

Scanned with CamScanner